[illegible] ۱/ ۲۷



کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب حاشیه بر فوائد الضیائیه عربی

مصنف عصام الدین ابراهیم بن محمد بن عربشاه اسفراینی
مؤلف

خطی نسخ ۲۱ سطری بخط طاهر بن طاداود
چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۰۲۴ عدد اوراق ۱۹۷+

جزء کتب نحو شماره خصوصی ۱

شماره عمومی ۱۴۸۲۴ شماره قبض ۱۹۸

واقف سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف

طول ۲۱ عرض ۱۴/۵ شماره صفحات

ورق اول در ۳۱/۱/۷۰ در حین قرائت های امام زلزله؟ پیدا شد و ملحق شد [illegible]

كتاب عصام حاشية جامي

٣٢٨

٤٠٧

ولابد في مقام الحمد من خمسة اشياء الحامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وحمد فالحامد هو المصنف والمحمود به والمحمود به الله والمحمود عليه وهو النعمة والمحمود به هو الامر الذي يدل على التعظيم والحمد هو الامر المعنوي الواصل في الحامد الى المحمود

سكاكي

التاء في نكرة ومعرفة والذات والصفات المقدمة وغيرها ليست للتأنيث بل في نفس الكلمة واما الاول ورسالة فللنقل وكونه صفة للموصوف على الاهانة

وجد التاء سيد الشريف

فقيل الحمد هو الوصف بالجميل الاختياري على صفات من انعام او غيره وحمد الله على صفات الذات لانه بمنزلة الاختياري لاستقلاله او لانه من اصل الافعال او لان افعال العباد الاختيارية يستعمل الحمد فيه مجازا في الابانة في الجملة التعظيم في الظاهر والباطن

سيد المحققين في حاشية المطالع

واما كون الحمد مجازا فان الصحيح فيه الاختياري بما صدر بالاختيار

هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا هاديا لسالك مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا وصلى على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا في صلاح حالاتنا وصحبه الجليلين وعلى آله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه الجليلين الينا بعضد آثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد

فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كالشموس يحجم دون درر بحر غواشي ما فيه للفوائد الضيائية وحواش لا يوجد عن مدحه متحاش ولا يتوهم في حقه ذام او واش لا يدرجه المركاب بكثرة ما فيه من الابتداع ولا يوده شاء فاخر الاطلاع على خوافيه لا يحاس الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فالتفسوه بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد لنظره السديد فليتره عنه فلا يريد فيه الا الوداع انفع بها اهل السعادة بانتفاع وادرع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انه حسبنا في الترقي الى يفاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته لتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي لافعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر قوله

لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه وكلا المعنيين هاهنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لحبيب كل احد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد بخلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ رعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيرتقي الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون بمعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كما قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي تحرى في تقديم الولي على النبي حيث اشير اشارة الى المذهب المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس وللاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى وجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فلعله لانه على انه صلى الله عليه وسلم

يستحق الصلوة لرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه لرتبة الرسالة بالطريق
اولى قوله وعلى آله واصحابه المتادبين بآداب التزم اهل السنة ادخال على على
الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبى وآله وينقلون فى ذلك
حديثا فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآل ايضا اتباعه هذا ولو حمل
على الثانى يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء قوله فى تعيين
آل الرسول والمقام لا يسعه فى الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس
ولا يخفى ان آله واصحابه متادبون باداب نفسه اداب درسه وهو تبليغ
الكتاب والاحكام وفى ذكر الادب براعة استهلال لان النحو من شعب الادب قوله
فهذه اى هذه الامور الحاضرة فى العقل اشخص المعانى التى سيذكرها فى كتابه على
وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما يستعمل فى الامور
المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة فى مرئى المخاطب لكن لا بد من
نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال
علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال
فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعانى منه كالمبصرات عنده والحق
انه يشار الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث
الطالب على تحصيل المعانى قوله فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم
او مال وجاه قال الحالى يعنى اى شئ له الا انك لا تريد بالفوائد الفوائت
يعنى هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اى كثيرة تامة
يقال وفى الشئ وفيا اى كثر فهو وافى فهو متعلق بوافية على
تضمين معنى التعلق ويمكن ان يتعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى الفوائد
اسم كتابى للكافية اسم للمتوسط وللشارع كتاب فى الحديث وفيه درج
فى

من وفى بعده ام لم يعد رفقوله بكل متعلق بالوافية

المشكلة اسم كتاب ابن

فى درج اسماء الكتب بالاشارة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ قوله حل مشكلات
الكافية للعلامة للشرف فى المشارق والمغارب هنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة
يستدعى بحسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعى
بحسب اللفظ ان يكون فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون
فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان رعيت هنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لا بد ان
يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى
وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او
المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة
ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح
ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية الثانى الظاهر ان يقول للعلامة يقال
المشهورة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب
المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار فى رعاية التذكير والتانيث اذا
كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان يكون فى وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم
كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء فى العلوم
النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة حيث
يشهد العلماء كلهم فى جمع اقسام العلوم وما من علم الا وهو فيه وحيد وما
من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرائجة اجتنب من يتصف باوصافه لا اشتهار الاعتناء به عن
الوصف القطعى التقسيم الاثر او اعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح
والخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما

علجمع

الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح جمعهما بلا مرية **قوله**
الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين
او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا
السن للتبجيل ومعنى يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اي وصفته للتبجيل وهو المراد
ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا **قوله** تغمد الله بغفرانه في الصحاح
تغمده الله برحمته غمده بها وهذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف اي جعلته في غلافه و
الغمد غلاف السيف ففي الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع
للمشكلات **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب
والجنة الحديقة ذات الشجرة والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعتها في سلك
والسلك الخيط والنظم جعل الشيء في قراره والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب
والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك وفي النحرير التقويم وفي اضافة السمط
الى النحرير اشارة الى ان تحريرها لا يفارق الفوايد التي كاللآلي **قوله** للولد العزيز العزة
عند اهل الذكاء والفضل الزكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالزكاء والفضل
قوله النكتة هو التاسف هو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المرادفة في الخطب مستقبح
لا وظيفة عند البلغاء **قوله** وسميتها بالفوايد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله
ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت
مبنى النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم
يكن مقصودا فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول لتحصيل
ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير الزبير وقد تصح النسبة الى الزبير بخلاف
عبد مناف فان المقصود الظاهر كما في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف
اليه باسم العبد كان العبد فان قلت لم ينسب الى المرحوم لان النسبة اليه خالية

خالية من تكلف الحذف قلت لان المتبادر الى المشتهر بالقلب ولان في اللقب مدحا
ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان في نسبته الى الضياء اصل
المعنى فيشعر بانه مضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب **قوله** لانه لهذا الجمع
ليف الاولى تركه الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج القمرين من المساوات **قوله** كالعلة
الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين
يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية تعلم هذا
الشرح ولو قال لان تعلم العلة الغائية لصح وانتفع وكفى في النسبة **قوله**
وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان
العرف هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غريب
وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع في القول بانه من عاب
فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه **قوله** من محاسن
التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع **قوله** وما
توفيقي الا بالله التوفيق هو جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من
تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جمع اسباب
الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان
نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضرب زيد
والضارب بزيد وانما يقال ضرب من زيد فالعرف وما توفيقي الا من الله
وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير
مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله** وهو حسبي
ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول **قوله** يتخيل ان كتابه يتخيل
نقصان كتابه بهذا التركيب والتخيل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا

وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية
والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان
يفعل فعل يورث مشاهدته تاثير القول كما يحكى في وهض النفس من اني ما
يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه
وجه ترك كتابة الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده
على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف
منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل لم يبدا بالحمد ههنا للتنفيس بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس من كتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذيال
حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف
وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة
والصوم ههنا للتنفيس بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح
الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب
ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال
ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه البسملة من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة
لروم الاختصار اللازم للمطلوب في هذا التاليف **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في
المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ليكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه
من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه فلا يبعد
عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكر الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة

ولا ينفروا
صح

٥

ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرض له من مشقة التحصيل والمصنف
ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان
كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا تقليدا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو
لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه **قوله** فيه لم يعرفها فما هو من التعريف
او من المعرفة على التقدير مبني البناء على دعوى ان معرفتها على وجه يستند عيرها
معرفة الاحوال يتوقف على تعريفها فان تم تم والا فلا **قوله** وقدم الكلمة
لكونه افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم
وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق
الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر **قوله** قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم
من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى
المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **قوله**
وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بضم الجيم فهو اسم للجراحة **قوله** لتاثير
معانيها في النفوس كالجرح ان اكتفي بطلوع التاثير في التشبيه بالجرح يكون
جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسية السمعية لكن قوله وقد عبر به يدل
على انه اراد التاثير بإحداث الالم في تفسير البيضاوي في قوله تعالى
فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين
السمع والبصر كالكلام والجراحة **قوله** بعض الشعراء قال الشارح الكافي
قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح

ما قيل في ترك كتابة الحمد

للمهمات

الشارح

[illegible]

ولو بلغنا لم يرض بان يعبر به بعض الشعراء قوله ماجرى على لسان يكون بمعنى اللغة
والجارحة وهذه العبارة تحتملها قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ
الكلمة لا للفظ الكلم باذ لا مناسبة له بهذه المقام لان معرفة معنى التاء
في الكلمة انما هي بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد
او للفرق بين الجنس والواحد قوله جنس
لا جمع كثمرة وثمر والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر
نشا من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه قوله
والكلم الطيب بؤول ببعض الكلم الطيب هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال
جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم
الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم
فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل
سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف
يبطل معنى الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يصر جماعة
من الكلم قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما
ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى
الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما
ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في وادخل السوق واما
ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ
معهود بينك وبين مخاطبك سبق اليه فهم عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي
يسوغ

الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تختم كثرة
وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار
الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء اي بين الجنس والوحدة
ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع
ذلك الى الان لجم غفير من ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم
والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بين
الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة
جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراد الجنس
لا يصح جعل الكلمتين معا فردا لهذا المفهوم وبهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعي الجنس يستدعيها
قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي باداة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
اشار بايراد الامكان الى ضعفه من وجهين اما اولا فلان كون اللام الداخلة
في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون
اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم
الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية
بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تامل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم
ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت
من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه لا يقال ذلك الا اذا رمى النواة
لا من الفم بل اخرجها من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ
بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا لمعنى
الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي

اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ لا اللفظ لا تلفظ بدون الصلة [بالشيخ]
ح صفة للمتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي
للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه
صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يختص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما
يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرفي اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن
ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما
بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس
فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او
بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى
الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل
ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ
ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى
ما يتلفظ به فان الاول نقل المصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر
المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة نقل الاول اتم كما لا يخفى ويتقدح
هناك وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى الرمي للفظ من الفم ابتداء فيكون
من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل بما يتلفظ به فيكون نقل الاسم المتعلق الى [المتعلق] الخاص
قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا
وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم
قصدوا بالمستعمل ما يمكن استعماله وبالمهمل ما لا يمكن استعماله وبعد ما ذكر اولى
لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا
وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ

7
ايضا لفظ حقيقي فالصواب فالمتلفظ به الحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في
اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه عن لفظ
عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتبار جزء الكلام الملفوظ ايضا فجعله جزء الكلام
المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا
وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على غيره حتى قال بعض الفضلاء
لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه قوله والدوال الاربع وكذا امثال العقل ضرب
النقا ... الدال على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة لانه
لا يحتاج الى قصدها فيها الصدق بدون الناء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن
الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الا
فراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين
حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافي قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية
والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا
او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ
اخص وما يستتبعه ايضا اخص مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون الفرق محملا لاحتمالين
فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء
بشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل
المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا
بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال

كالاربع والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلع لا علم يقال احسته اذا ابصرته او علمته
على ما في القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس لان السماع كالاحساس في احساس
فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان يصرفه الاطلاق
الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى
اطلق مع ضميمة **قوله** واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس وكذا
الحال في الوجه الثاني **قوله** ولا يبعد ان يقال الى آخره ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب بالاول
ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين
تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان
اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شان هذين الاطلاقين ان لا يكون
بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو الاخص
وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان
بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او
احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة
على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا
من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزول آخر نجده ان اوتيت الى شرحي للرسالة
الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على فوق دائقة الاطفال
ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسال معرفة حقيقة الحال ووصل للمقال **قوله**
المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد تكلم في صحة القصد **قوله** فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما
يقصد باللفظ محلا للقصد حتى يصح الاطلاق عليه والجواب ان التباين بين المفعول
والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار

للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان ما حفظه **قوله** او مصدر ميمي
بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول
لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود
بالشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام الى الخاص ويمكن ان تجعل منقولا الى المعنى
الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين
اللفظ والمعنى مما لا يدل عليه معنى **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول خففت بحذف
احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا
اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **قوله** ولما كان
المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ما
خوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى
ضمير اللفظ فلا وجه للاقتصار على بيان التجريد عن المعنى قلت انما يقصد الى
بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى
امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا
للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع
عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
ومنصب الاقتصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا
تعيين كونه للفرد قيد المعنى **قوله** فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال
ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة اللفظ دير على وجود
اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا على اللافظ حال اللفظ في نفسه والا فان كان
العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية
كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحققه لا يقتضي ذلك

بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى ولما
فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية
فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة بالعقل
ليست الا المهملات والدوال بالوضع والدال بالطبع والثالثة لا يخرج بقيد الوضع
بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال
صرح بها المزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها
والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء
لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف
يقطع اللفظ بها اي حروف تركب منها اللفظ قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا باذاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة
الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج
بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال ولم الموضوعة
لغرض التركيب لا باذاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف
الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث
انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول
نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ
الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور
باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت فقد وضع الخ الاولى قد وضع بعض
الكلام باذاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق
عليه الخ اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى
لفائدة ستعرفه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف صح هذا السؤال

هذا السؤال قلنا لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة
استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة
ما في التعريفات سنة مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فانه ان اراد
مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد
بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق
الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على
الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول
واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان
اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره الخ لا يخفى ان هذه القضية جزئية
والطبيعية لا ينتج كبرى في الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل
الاول نفي كلية لا انتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام
بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلام المفردة
لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد الخ لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم
ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال
انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه قوله قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الخ الحاصل انها معان مفردة
والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون
معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة
الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي في نحو الالفاظ المستعملة
في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع لانه وجود مادة

الرابع

فيما بين ... قد يستعمل ويذكر لفظ الخبر في مقام ... على الحكم على اللفظ ... قائم

تقض التعريف فى لغة العرب فى شئ من الاشكال بين الا انه ذكر المنع فى صورة الدعوى
مبالغة فى ورود فيالغة بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وعلى الاتى اثبات المقدمة
الممنوعة بامثال الضماير الرابطة الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل فى مقام
افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلى فى ذكر سند المنع ان يكون هنا لفظ موضوع للفظ فان قلت
يكفى لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلى ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلى على الا
حتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فحمل على الظاهر
واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكر للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة وصرف
الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير
الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما اذا قلت زيد او زيد
قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ
مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله مجاز فى كلمة
او مركب لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما انما قال وان كان
عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور
والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلى اى فى مقام وضع امثال الضماير وقيل فى مقام
رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم فى مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له فى
الحقيقة قيد الموضوع له فى الحقيقة بقوله فى الحقيقة لانه هناك مفهوم كلى يجعلونه
الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما
تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور
على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى ح الاقتصار على مفرد لانا نقول ومعناه ح ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع
والظاهر انه كذلك اذ لم نسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد

بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصا بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال
بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال ومبنى عن الاختلاف
والتعريف الصحيح ما يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه
على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة
قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى
الافادة الحقيقية ايهاما لضعف الدلالة فانه كما استعاض بالمعنى التجاء
بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا
يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون
الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال
فمنه كانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يتأتى
له ان يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذ نبه
ما قاله الشيخ الرضى ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند
المنطقيين ولا مدخل للتوجيه بما يوجب فى تعليق الوضع بالمعنى فى ذلك الغرض قوله
كما تركب فى مثل فقتل قتيلا فى قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه
قوله ولا بد ح من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم
بليغ ولا يظن بان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة قوله ولا يخفى انه لا
يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
فيجوز استعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية
البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل
الفعل فلما كان الوصف بالوضع معمولا يتعقبه اختار فيه صيغة الفعل

ولا اصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معنى له الافراد وانما قدم الصفة
الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما توهمه جعله
صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون
صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان
مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم
الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام التروي بما [illegible] لا يقنع به
الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على
ذي الحال المجرور قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في
الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهم قوله وهذا القدر كاف لصحة حالية قوله
مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة
لشدة الامتزاج وهذه فرية بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين
فلا وجه لجعلها كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد
مضافا اليه للاعراب لا صفة وان يدعو اليه مقابلته من قوله مع انه معرب باعرابين
فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال
انه يستفاد من العبارة ان نحو قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج
اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبني لا اصل ويجاب بان المراد اعرب
باعراب كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كلمتين يستدعي كونهما مكتفيين بكيفيتين
قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى
والجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخيرين
الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى
لان المثنى والجمع اعرابا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فصح فيهما ان

فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب
فيه المعرب دون المجموع لكن الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج
فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج ح
حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
في المقام من عرف علمه وعرف بذنبه اقربه قوله فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال
له لفظ واحد وجه ذلك بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما وقد صح
ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني في الشرح المختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق
النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية
كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا التعريف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم
والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما
غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك ومضاف ومضاف اليه كعبد
مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج ح من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل
في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي بيان حال اخر الكلمة مطلقا
بل على وجه يميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يميز
ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يميز ما هو
حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي
كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيه ليس باعتبار الحال بل باعتبار
الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضربين للمسامحة واجرائه
مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب وكذلك انا نقول المراد بالمفرد

اثر من المفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان
منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان
كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية قوله
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فانه بعد جعل الوضع
في التعريف بحيث يتناول لحروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن
ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لمجرد قوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا
المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله وقيل لفظ ديز للمسموع من وراء
الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم الافظ
بسماع ديز وجود لافظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور
بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل
الظهور وكان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله
فبعد ذكر الدلالة لا بد فيه نظر لا يخفى ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف الفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع
لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في الفصل فيه لطافة لان تعريف الفصل
مفصل لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم
الكلمة بل قصد تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها يحصل اقسامها لها
كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ونظيره كضم القيود بملاحظة
تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد
الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا
ضم القيود اليه ويحصل بتعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء
تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر
مقسماد

آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما ذكر من الاقسام وقد يكون
فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة
التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما
يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه ببيان او
برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد ههنا
قبيل عقلي ونحو على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قوله المتفق
لانها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر المظروف عند
بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشيخ
وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف وهكذا الحصر لانها قوله اي الكلمة لما كانت
لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية
مقرونة باذ للمفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء
وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقولهم فهي جملة اسمية مع الفاء جواب
لما بلا اشكال قوله وما من صفة ما عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف
اسما اي لان حالها مع ان فيه تقليل الحذف وقد احسن لانه يخرج الى صرف
قوله الثاني الحرف ولخروجه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة
من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفة على ان يكون مبتدا
وخبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة
وعدمها باطل لوجود صفات اخرى لا تحصى للكلمة ومنها لان حصر بعض الصفة
ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها
من صفة الكلمة على ان مخض التقسيم ليس الا ان ليس للمقسم خارجا عما ذكر
في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى

قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم اليسكل ان الانسان لا يخلو عنهما الا انه لا يكون لغيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخفى في ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدالة تركيبها لكونهما مستفيقين من مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره السيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير الحروف بحث المعنى بين صريح المصدر و الفعل المأول به بدخول كلمة ان او ان لان مرجع الى المعنى يعرفان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما قوله حيث يقعان عمدة في الكلام اي الاولى حيث لا يدل على معنى في نفسه خلا فهما قوله في الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكونا للصادر مثلا افعالا قوله في الماضي والحال والاستقبال اي الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان و الماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه قوله في تكرار الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكون للصادر مثلا افعالا قوله ماخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيون وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو والوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامة واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتميز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تأمل قوله لتضمنه الفعل وذلك ان تقول لمشابهتها الفعل في ان له مصدرا كما للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة

كلمة تدل على معنى في نفسها الكنه الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة اي لا دخل له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحد حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع اي يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع انما علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكرهنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله در المص جملة يمدح بها بكثرة الخير وتحقيقه سيجيء في بحث التميز والمراد هنا در المص شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين باختصاره اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم من المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا تقرر فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره وعده من هذا الباب واجمع عشايره قوله فلا يلزم اتحادها اي اتحاد المتضمن

وللتضمن في تضمن كل ما الكل جزء ومن قال للمعنى فلا يلزم اتحادها في الكلام الثاني
فقد ضيق على نفسه الرحب ولو جعل الهيئة جزءا للكلام كان التضمن الكلام للكلمتين
معنى واضحا غير محتاج الى هذه التعريف الدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه
الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان التضمن مجموع
الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة
الى الاخر فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزءا للكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه
تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد الى اخر سببية الاسناد باعتبار ان
الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين
للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الصرفة لكنه بقي زيد قائم جسق
فان المجموع يصدق عليه الحد وقد يقال انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت
فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوي عن الالفاظ
الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب اه الاولى نسبة بقيد الاخر قوله
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله
فان الاخبار فيهما مع انهما مركبان في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركب نظرا الى ان
الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة
داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من كلمتين
حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ وكذلك اعرب باعراب الاسم وجعل
مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم
الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم
الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك انه ادخل مثل ديز مقلوب زيد في التعريف
انما يحتاج الى تعميم الكلمتين مجملة قوله بالاسناد على ما حمله عليه لو كان المعنى

ان البحث

للمعنى ما تضمن الكلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد
مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل جسق قوله اعلم ان كلام
المصنف ظاهر في ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام اه انما قال الظاهر لجواز ان
يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ان لا يتحقق افراد من
الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب لتحقق
افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا
يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع
ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي
هو مراد في الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا
في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدولا للمصنف ولا عن
عبارة تعريفه للعدول لا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة
الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع
خبرا والواقعة خبرا مثل زيدا اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد
يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما توهم البيان
بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا ومتعلق الخبر قوله
اخبارا او اوصافا ما يزاد عليه والحوال او حملا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء
عند المصنف والا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا
قوله وفي بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا
لان مثله لا يركب من غير ادا فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على
ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة
ويكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حرف الاستفهام وانه لها صدر الكلام

لانه يقتضي كون قام ابوه في زيدا قام ابوه كلاما عنده والامر يصح قوله لها صلة الكلام للمقام قوله ولا يتاتى ذلك أي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن والاسناد بتعيينه عن المراد قوله الا في ضمن اسمين أي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر لا انسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمي الفعل ولا من فعل وكلم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل ان فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصل التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الحصر الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي دل بنفسه بخلاف تعريف الكلام قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن بالبس صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب قوله اي في نفس ما دل لا الى نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة

الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير راجع الى ما دل ليس لمجرد دعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل الحرف اي يجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يجزان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلوله ولا يجب ايضا ان قيد في نفسه في تعريفها يقابل الحرف ولغوية نعم التركيب العرفي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يتوافق لا في نفسه للمعنى موضع وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وهم في التعريف به قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس الله سره وكانه اراد الشا على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف رحمه كما هو المشهور بل اخذ من كلام المص رحمه وليس كما ظنه لان الناظر في كلامه الايضاح يعرف ان المص رحمه بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته تحتمله المنقول لزو وقعت اتفاقا فاحببت يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كونها ولا لتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص رحمه الله ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في

ء اولا وهمه خ

رح رحمه التنبيه خ

ء المصنف

فى هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله
كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان فى الخارج
موجود قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود قائما بغيره وهو موجود فى غيره
لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف وما يقابله تقديرا انما الاستعمال فى فى الحدود تنبيه
الثلثة فان فى فى قولهم السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل هى للاعتبار
والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه
موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد وقولنا الدار
لا فى نفسها من واد واحد ثم قال يظهر من هذا التنبيه وجه آخر لاستعمال لفظه
فى وهو انه لما شابه المعنى الحرفى التابع الامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك
الغير بفى كما ينسب العرض الى محله بفى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال
انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك فهو فى النحو معقول الاول معلوم ولا يذهب
عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم
بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى
المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله يصح لان يكون محكوما عليه
وبه الاولى يصح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم
والفعل ولا يخفى انه كما انه يصح للملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة الناقصة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية
او توصيفية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الخصوصية
وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا
وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق

التحقيق للمشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به
لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح
لشيء منهما وان الغير الذي يذكر للملحوظ تبعية ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر
ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا لفظ وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهوم
ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل
يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه
فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن الا الملاحظة ما
حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهم لفظه على ما ذكر متعلقه
اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع المعنى هو آلة
لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات
ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم
والتركيب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت
فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصح
ان يكون طرفا النسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل
المجموع ملحوظا بالتبع ثم لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان
يصير طرف نسبة ما ولنا اجملنا الكلام او لا على طبق اجمالهم فى المحكوم عليه وبه
قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه
لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا الملاحظة الاول قصدا والثانى
تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هى آلة الى آخره
فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء
كلى ومدلول من جزئى قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى

حصاة
السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا تخصيصا وليس له افراد حقيقة قوله
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزم تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا
الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا
تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة
عليه حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى تفسير قوله في الدلالة عليه بقوله من
دل على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيته آه اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا ايصار
الى المعنى الاول الا الداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن
مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان
الفعل دالا على المعنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه
وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني
هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبا
در اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح
الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصا رف
لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم تمرينه
وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا
يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولو كان المراد
بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل
بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا
ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر

فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم معنى المطابقي
بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على
الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر وما ورد عليه انه بعد توقف
الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف
وقد تحقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة وتحقق
التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة
لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل
بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو
شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع اللفظ
ضرب الحدث والزمان مع انه لا يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه
ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا
بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف من الله وعونه في شرح الرسالة
الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام مرتبة كمال الصفوة لان الامور مرهونة باوقاتها
ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفناها الى الاكابر عطشى
وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى
فنقول وبالله التوفيق لا خفي في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم لذكره
المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع
لفظ زيد مثلا يذكر انه وضع لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع
اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع
اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المعروض ان تلك الدلالة متاخرة
عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر ينسب الى اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث

انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم الوضع ضرب على الوجه
العام لفظة تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر
الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا ينتقل من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد
ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه
من اللفظ من حيث انه مراد فشاهد الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه
المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان
الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب منه وقوعه
من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى
من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة للمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ
الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على اللازم ومن هنا
تبين ان دلالة المشترك تتوقف على القرينة وليس ما يسمى تحقيقا من ان الا
رادة متوقفة دون الدلالة تحقيقا ان يمدح بازائه ويطرح فكره عميقا
فكان ان تنبهك على ان القرينة ليس شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد
يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد
ولفظ الله يحتاجان في دلالتها على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله
عن ارادة معناه العلمي واسالك ان لا تسام من افاضة درر التحقيق لتعلقك
بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصغي الى تتمة ما ادى اليه من موافقة رفيق
التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا
عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاتهم يصحح ذلك
الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون لا بد من الفاعل

تنبهك

الهنيئة ١٨

من الفاعل والاضطرار المهم شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمني
ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية
كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولا للفعل انه
يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا
لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان
الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده
الى الشيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا قوله المراد بعدم الاقتران ان
يكون بحسب الوضع انا لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزمان في الا
فعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم
المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المصطلحها بالوضع واما دفع التقييد با
الوضع الاول فباعتبار ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن
بحسب الوضع الاول وهو الوضع العقلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع العقلي
واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان
الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن و
الافعال المنسلخة دوال على معنى مستقل مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع
العقلي لها فانها في الوضع العقلي موضوعة لهذا الحدث والزمان ولا يخفى ان اسمية
اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع
الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد
ولا يكون وضعه لغوا ومعتبر الاعتبار شيء في اسماء الافعال مثل دونك وضعه

قوله الاولى ان يكتفي بقوله بحسب الوضع صح

الاول وهو وضع الظرف لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة معتبر فيها الا ان عدم
الاقتران انما تحقق به ووضعه معتبر لانه باعتبار يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا
يكون غير مقترن قوله على وزن قوقاة كتبت على حاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح
قوقاة وقيقاة على وزن فعلل يفعلل فعللة وفعلالا قوله وعن المصادر
التي آه يعني او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا و
المصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فيكون تلك المصادر في الاصل
اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل قوله وعن الظروف يعني او عن
الظروف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف
اذ لا قول فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال
قوله فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على احد معين
ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا
على زمان واحد قوله لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد
زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن يرحم منهم
تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان
لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب وكان ان تقول هذه بيان
احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم ذكر الجر على سبيل التقريب لتعلقه
مع ما ذكر في الاختصاص قوله فقال من خواصه منها اي فمنها من اول الامر لهذا
تقدم على المبتدا وليس التقديم للحصر والا للغا بما ذكرنا ثم يجاب ان النسبة على
البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من
من لبعضية ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير تكلف في علم

واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف
والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحد من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه
المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحد
من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالاولى قل
يحمل العبارة على ما يفيده العبارة الاصح قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره آه فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما
هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون ما له انه يوجد
فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او تدبر فلم تذكر والمراد بالخاصية ههنا الامر المختص محمولا كان او لا ومن جعله
عبارة عن الخارج المحمول على الشيء وجب في كلام المصنف تكلفات لا تخفى وتعسفات
لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم
بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف جعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه
يخرجها عن اعداد قرائنها ولو لم ينب عن ادنى تكلف لا ولنه بلام التعريف وما
على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا اسم الفاعل
واسم المفعول كما عرف في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام
التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام على
لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير حين قال
امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخص
الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف
لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام فيكون تطويلا بلا طائل وقل ما

يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملاً للجميع وحرف النداء كلها او بعضها
فتامل وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون ساير الخواص
لان في تخصيص التعريف باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين الاقسام الاعراب الدال على عدم اختصاص باقي اقسامه
قوله في اختيار اللام على الالف والالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف
التعريف ايضاً وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه
ثابت مع المعرف درجاً وابتداء بخلاف الهمزة دال فهو حقيق بجعله علامة التعريف
بها الاسم قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في
هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعباً منه صرح به المحقق الشريف قدس سره
في شرح الكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو
ولم يخلق احد امثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما الحاجة الى وضع
اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام
قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام وتصحيح مذهب
سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فينا سب ان يكون
دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليل المتصف بنقيض
ما اتصف به دليل نقيض قوله واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزته
في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة للدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها مع كونها علامة لان
اللام لازمة لها تذكرها قوله لانه تعيين معنى مستقل بالمفهومية بدلالة
عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه
بمثل عندي الاشياء الاهي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وعقل

ولم يخلف احد مثله خ
نقيضه خ
يدل خ

ويميل خ
ومثل الحسن الوجه الصعب فانه لا ينكر منصفا ان التعيين للذات المعتبر في مفهوم
اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على
اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه
اللام قوله كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل ذي زيد عليه
اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا
حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة ولون السا
منهما اسبق فما اختاره الشارح اليق قوله وفي المجرور تقدير الاولى والتقديرا
قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة
اللفظية لا يكون للمضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف
لا يكونان شيا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية
بالاسم قوله والمراد بكون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد الى الشيء بارجاع
ضميره الى ما هو بكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم
اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لما يقول انه لا يصح ان
يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم
قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف
في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه
لا يجري فيه بالاخفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها
لا يوجد في الفعل واما التخفيف الحسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم
يضف باعتباره لطرد الباب وكان يقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر
ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول
ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة

الذي خ
كنه

اللفظية فرع للمعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر
علم الاضافة يدعوا الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى
اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه الخلف
في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه
هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين
من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص
الجر بالاسم ولتعريف المصنف المضاف اليه فيما بعد قلنا كان الشارح ايضا لا ينازع
في ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما بني على هذا الدعوى من حمل قول المصنف
على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة
تدعو اليه فانه لم يلزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيزيد بقوله
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في
ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص
بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه
بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما
قوله معرب قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة
الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت كلمة
جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي
ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف
آخر المعرب به الا ان الايضاح يشتق منه شيء وبهذا ظهران من قال وفيه انه
لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صيغة حتى يكون القياس

يسبق منه

٢١

يكون القياس ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب محل الاختلاف لا آخره لا محل الاختلاف
اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم مكان كما لا يخفى قوله ما المعرب الذي
هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للمقسم لا نفس القسم لانهما يشملان
الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يكون تخصيص
تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري
لانه لم يثبت في الفعل للمعرب معاني مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى
اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الا
عتبار ورود مبني الاصلي على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة
للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاضافة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا
لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم
وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة قوله
ركب مع الغير يدعوا اليه الظاهر كون المعرب اسما فيما قيل حمل المركب على هذا
المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك
ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة
التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب
المناسب غير المشابه بنحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها
صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الايضاح الى التعميم ... في الاحتياج
كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهته الواقع في موقعه
كفجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه المعرب كالمنادي المضموم
واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المبنيات
فاستحق المبني بهذا الاعتبار التقديم على المعرب بمعنى الاصل فلذا قدمها

صاحب اللباب قوله فان الاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني
بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما بيانية اضافة الاعم من وجه
كما لا يخفى على من له اضافة معنوية لهذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية
ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاخر هو الاصل
في الاعراب لكن يكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه لكلام
الشارح مجال لمن له رقي في فهم المعاني استقلالا قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف
في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا وقوله والامر
بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا
مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب اه لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل
به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب
بالفعل بل الفرق بالاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار الصلاحية للاستحقاق
عند العلامة وبعبارة اوضح للتعبير عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل
وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة
لم يوجد على طريقة المص معرب باصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او
مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الكتابة لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب
او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على التاويل لا يقع الشارح فيما هو بعيد ولا
تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال او
اخر الكلم اعلم ان الغرض منه النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض بل من
الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير
مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو

يعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب باختلاف الاواخر
بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف
الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب
به لزم توقف تعريف معرفة المعرب على معرفته ويتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم
معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه هذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور
وهو الذي صرح المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور
لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانه او العجب من قال اشار بقوله فالمتعلم — قبل
بمعرفة المعرب الى اخره الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود
منه تحصيل كلية لجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى
عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره ينتج ان هذا يختلف
آخره وقولنا هذا يختلف آخره عين هذا معرب فقط صرف الكلام الى نحو لم يقصد
في المقام واخرج عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة
للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو ان
كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتميزين لملازمة مجلس الجليل
الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب
والعجم نصر الله امرء سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من
هو افقه منه هذا وقد افادني استادي ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام — وقد قال استادي نح
الملة والدين داود الخوافي استادي الائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله تعالى عليه
شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون
الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها

ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه حركته
للمرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التركيب اسال الله تع
لنحو هذه الطريقة انه قريب مجيب **قوله** ما المقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما
يختلف آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **قوله**
وحكمه اي من جملة احكامه واثاره اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى
اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فقول المحشي انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه
تقديم مقدمة لما سيورد بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم المعرب تركيب
مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر
على ماخذ في قوانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما
ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل فان قلت
الفاعل لا يجمع على فواعل الا في الاسماء قلت فلتكن جمع عامله لان العامل صار اسما في عرف
النحاة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه لفا قيد العوامل بالداخلة عليه
لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف
آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن
زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه
خرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما الحقوق بالآخر اذ لا اول وذلك لا يتصور الا
من المعنوية كما مر **قوله** وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ ولكون
اللفظ محمولا على ما لا يصدق به في عرفهم الا هي **قوله** او على المصدرية اي يختلف اختلاف
اللفظ واياك ان يفرق بين هذا التوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف
العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ

فبقوله الي باه ...
... تغيره

في الملفوظ والمقدر على ما نبهنا **قوله** فان اصله فتى وفتيان فيفي ذكر الياء للاثنين
المبدلة بينه وبين فتى لاتحادهما خطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة وحكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الى آخره قلت لا انتقاض
وانه لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان
يطلب كل منهما اثرا مباينا للاثر الآخر في الآخر فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين
في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله
فقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل بمثل قولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصح
الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقتضي منه العجب ما قيل المراد مدلوله ما بين الصورتين
فاذا ظهر شموله للمثنى والمجموع فحذف ما اتيتك وكن من الشاكرين **قوله** فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة
او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني
صل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كاينا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع لنظرفا
للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب ورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا
كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العامل
بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجيب
عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي باختلاف العوامل اذ لا
اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد
بالعامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه
اختلاف الآخر ولا اختلاف العامل ليتحقق اختلاف الآخر والثالث

ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر في عامل معنوي ليس بمعنى الفعل والعامل
المعنوي الذي هو بمعنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه
فصلناها في الفرائد وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كما ركب مع عامل
ابتداء حتى يتجه عليه شيء لانا نقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان
لم يكن التركيب للاسم المعدد مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل
ثانيا ومع ذلك ترتيب الاسم المعدد مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم
المعدد مع العامل وان سبق عليه تركيبه مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدد
لم يكن لقيد التركيب ابتداء معنى فاعرفه قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص نسخ
الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم بعض المعرب لم ينفع المبتدأ المتعلم بيان
هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم اولا فليكن
المراد اختلاف الاخر باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يراد بانه
يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال العقلي لا يكفي
لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما
بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر اختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس يخرج
لما عرفت ان الظاهر بانه الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او بحركة فلم يجعلها
موصولة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصولة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع
هكذا احتمل الامرين فبنيه على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين
يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة او الحرف على مقتضى ما الموصولة وانما
قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح
في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى

فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها
ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يراد العامل والمقتضي انه لا يراد عامل ولا مقتضي على السلب
الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يراد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب
على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول يعني ان
ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية المفهومة القريبة من الباء الجارة لكن الاولى
ان يخرج الجميع بالنسبة المفهومة من القرينة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله لو
ابقيت يدل على رجح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذن رجح ارادة
السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقق فتا مل
وكذا ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف اخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة
ولو اريد بحروف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يخرج عامل على حرف واحد
كما لا بد من اخراج العامل واخراج العامل مقتض لا بد من اخراج مجموع العامل
والمقتضي ولا اعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما تتحقق بين اختلاف اخر
المعرب وكل من تلك الثلثة تتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية
بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين اختلاف تقدم
اخر بخلاف تقدم العامل او المقتضي والمجموع ومن قال لعله نسب للمجموع سببية الا سببية
اخراجها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة وايضا فقد اختص تخصيص كلمة
ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف
ويا اولي الابصار خ الاخر فيترجح بل يتعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار قوله خرج حركة نحو
غلامي اراد بنحو غلامي مالي ونظايره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى و
امسحوا برؤسكم وارجلكم فلم يجر بدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر
الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الشارح يخرج نحو حركة غلامي